النفط الكويتي يرتفع إلى 50,3 دولارا للبرميل

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 24 سنتا ليبلغ 50,31 دولارا للبرميل بزيادة نسبتها 0,4٪، وذلك وفقا للسعر المعلن امس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية كانت التعاملات هادئة خلال نهاية الأسبوع الماضي، وارتفعت أسعار النفط ارتفاعا ضعيفا مع ترقب السوق لتنفيذ كبار منتجي النفط في العالم لاتفاق خفض الانتاج المقرر من أول يناير المقبل. وارتفع خام القياس العالمي مزيج برنت 11 سنتا ليصل عند التسوية الى مستوى 55,16 دولارا للبرميل، كما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 7 سنتات ليصل إلى مستوى 53,02 دولارا.

مطلوب تغيير جذري لـ 6 محاور في وثيقة الإصلاح الاقتصادي

اتحادات اقتصادية ترفض ضريبة أرباح الشركات

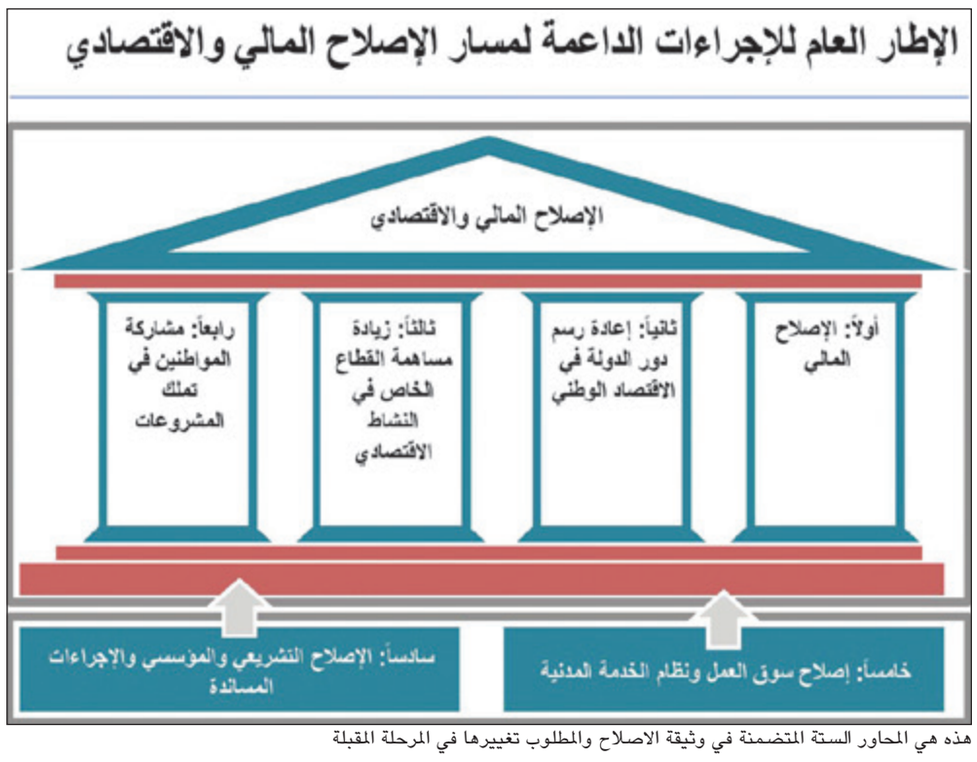

هذه هي المحاور الستة المتضمنة في وثيقة الاصلاح والمطلوب تغييرها في المرحلة المقبلة

أحمد موسى

قالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان تغييرات قد تجري في الفترة المقبلة على المحاور الستة التي تضمنتها وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح الاقتصادي (وثيقة الإصلاح)، بعد سلسلة الاجتماعات التي قامت بها اللجنة الاقتصادية الوزارية مع ممثلي القطاع الخاص والاتحادات المعنية بالشأن الاقتصادي.

وأشارت المصادر إلى ان الاجتماعات الأخيرة اظهرت أن وثيقة الإصلاح بشكلها الحالي، والتي كانت مثار جدل كبير، كما كانت هدفا سهلا لهجوم نيابي خلال الفترة الماضية، وطالبت الاتحادات بإجراء تغييرات في آليات تطبيق المحاور المتعلقة بالإصلاحات المالية التي لها علاقة مباشرة وتؤثر على الشركات.

وأوضحت المصادر ان ملف ضريبة الشركات كان على رأس اجندة النقاش مع ممثلي القطاع الخاص، حيث كانت هناك مطالبة تأجيل ضريبة الشركات التي كان من المقرر إقرارها بواقع 10٪ في عام 2018، وهو ما يفسر تحرك وزارة المالية السريع على حسابها في «تويتر» لنفي تقارير تحدثت عن طرح مشروع لقانون ضريبة الشركات وعرضه على مجلس الوزراء خلال الأيام الماضية. ويرجع تجميد ملف ضريبة الشركات خلال المرحلة المقبلة بسبب مجموعة من العوامل أهمها:

القطاع الخاص يرى التوقيت غير مناسب ويضعف تنافسية قطاع الأعمال

ضعف البيئة التشغيلية وأزمة النفط ستعمقان من جراح الشركات

«المالية» تستجيب سريعاً بنفي طرح مشروع قانون الضريبة على مجلس الوزراء

صندوق النقد الدولي قدر إيرادات الضريبة عند 800 مليون دينار سنوياً

1 التوقيت خاطئ

أشارت المصادر إلى ان مجتمع الأعمال أكد ان توقيت فرض الضرائب على الشركات ليس في صالح القطاع الخاص الذي يعاني من تباطؤ في البيئة التشغيلية بسب أزمة النفط التي من المتوقع ان تؤثر على الإنفاق الاستثماري في المدى الطويل خاصة إذا ما استمرت أسعار النفط عند مستويات 50 دولارا للبرميل.

2 إضعاف تنافسية قطاع الأعمال

وأضافت المصادر ان هناك مخاوف من تأثر كبير سيطول تنافسية قطاع الاعمال بسبب تحميل المستهلك الأعباء الضريبية الجيدة وبالتالي زيادة الأسعار.

وبحسب تقرير لوحدة الأبحاث التابعة لبنك الكويت الوطني فإن معظم المؤشرات الاستهلاكية كشفت عن مزيد من التباطؤ في الربع الثالث من عام 2016. وتراجعت ثقة المستهلك بصورة ملحوظة، مشيرا إلى ان النمو في إنفاق المستهلك قد بدأ بالتباطؤ مع بداية الربع الرابع من عام 2015، وذلك تماشيا مع الهبوط الكبير في أسعار النفط.

3 افتقار للبنية التحتية

أوضحت المصادر ان هناك عقبات فنية ستواجه تطبيق الضريبة منها عدم وجود بنية تحتية جاهزة لجمع الضرائب التي قدر صندوق النقد حصيلتها بنحو 800 مليون دينار سنويا.

ولا تدفع الشركات الكويتية ضرائب مباشرة لكنها ملزمة بدفع نسبة من ارباحها لدعم العمالة الوطنية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي ونسبة إضافية كزكاة للمال، في حين تدفع الشركات الأجنبية أرباحا تقدر بنحو 15٪ طبقا لتعديل تشريعي تم في 2008 وهو معدل منخفض عن النسبة السابقة التي كانت تصل إلى 55٪.

4 إمكانية التحايل

تقول المصادر ان تطبيق الضريبة سيفتح الباب أمام إمكانية التحايل في البيانات المالية من خلال التلاعب في قوائم الدخل لتفادي الضريبة وهو ما سيؤثر على حصيلة الضرائب المجمعة وبالتالي نسف الهدف من تطبيق الضريبة من الأساس.

ويذكر ان تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2016 والخاص بالدعم الفني للدول كشف عن إعداده مسودة قوانين ضريبية جديدة للكويت من اجل إقرارها خلال المرحلة المقبلة، حيث اقترح على الحكومة الكويتية أن تدخل ضريبة الشركات حيز التنفيذ أبريل 2016، بحيث تسري ضريبة أرباح الأعمال على الأرباح المتولدة في السنة المالية للدولة التي تبدأ في الأول من أبريل 2016.

وتوقع الصندوق أن تكون حصيلة الإيرادات العامة للدولة جراء إقرار الضريبة ما يعادل 1,3 إلى 2,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ما هي وثيقة الإصلاح؟

أطلق وزير المالية انس الصالح في منتصف مارس الماضي ما سمي بوثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح الاقتصادي والتي شملت 6 محاور أساسية يتفرع منها خطوات تشمل فرض ضريبة على الشركات بواقع 10٪ وضريبة للقيمة المضافة بنحو 5٪ وخفض للدعوم بالإضافة إلى مجموعة من الخطوات التي ترمي الى زيادة وتنويع الإيرادات العامة وتقليص المصروفات. والمحاور الست التي ستشهد تغييرات في الفترة المقبلة هي:

أولا: الإصلاح المالي
ثانيا: إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني
ثالثا: زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي
رابعا: مشاركة المواطنين في تملك المشروعات
خامسا: إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية
سادسا: الإصلاح التشريعي والمؤسسي والإجراءات المساندة.

جردة حساب بورصوية خليجية

أداء جيد لأسواق المنطقة بالربع الرابع.. هل يستمر في السنة الجديدة؟

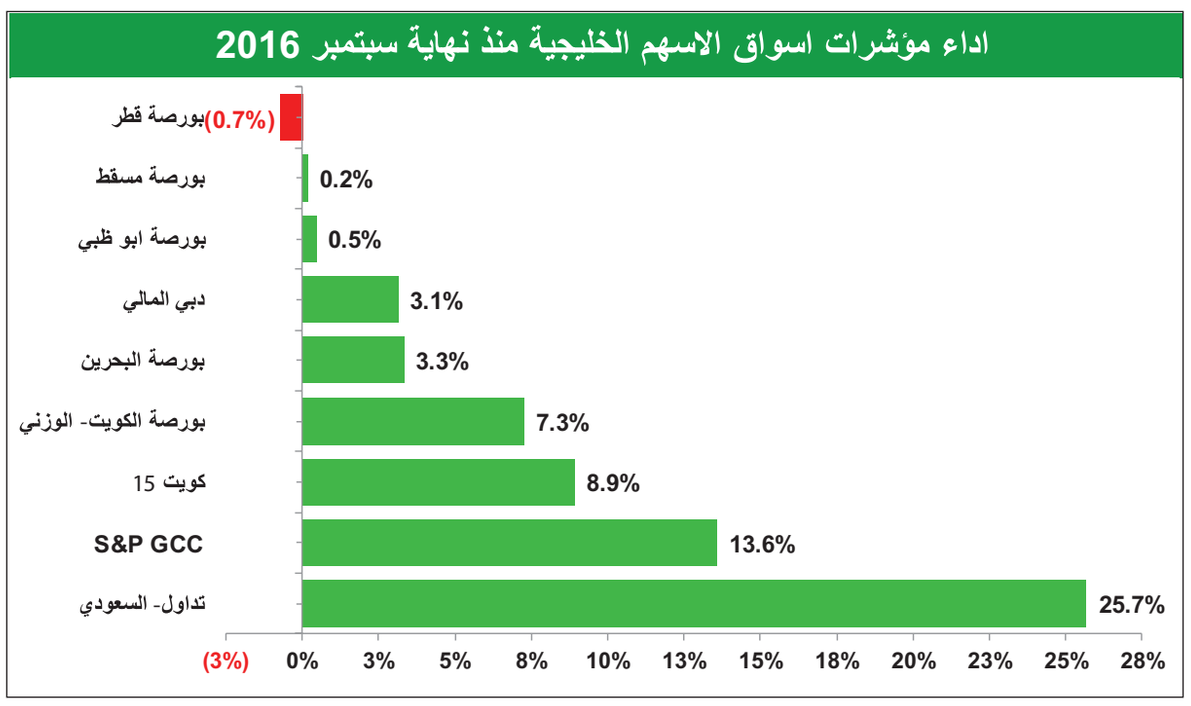

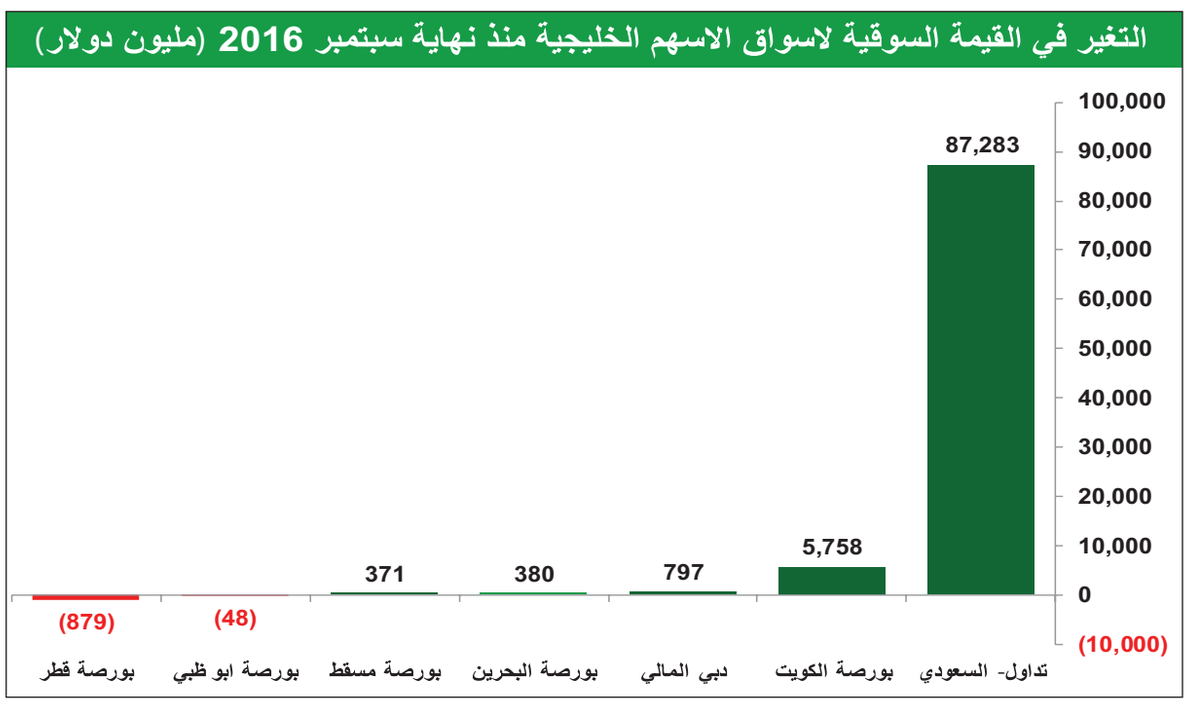

المحلل المالي

شهد الربع الرابع من هذه السنة أداء جيدا في معظم الأسواق الخليجية مدفوعا بعوامل عدة، أبرزها اتفاق منظمة «أوبيك» الذي قفز بأسعار النفط ولحقه ارتفاع بالأسهم مباشرة. ومع قرب انتهاء العام 2016، فإن المأمول هو استمرار هذا الأداء الجيد المعتمد بشكل أساسي على بدء إعلان النتائج المالية للشركات عن العام الحالي، وحجم التوزيعات النقدية التي ستقرها. وفيما يلي أبرز ما شهدته الأسواق الخليجية في الربع الأخير:

● استفادت معظم البورصات الخليجية من العوامل الايجابية المحفزة لأداء البورصات التي طرأت خلال شهري نوفمبر وديسمبر لتسجل ارتفاعات جيدة بقيادة سوق الأسهم السعودية (تداول) الذي كان الأفضل اداء بامتياز خلال الربع الرابع (منذ نهاية شهر سبتمبر 2016 وحتى تاريخ 14 ديسمبر) بنسبة ارتفاع في مؤشر تداول بلغت 25,7٪ مستفيدا من نجاح طرح السندات السيادية السعودية في اسواق المال الدولية وكذلك استفادت من إعلان مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بالتوصل لحزمة من الحلول التي تنص على تسوية مستحقات القطاع الخاص المسجلة على خزينة الدولة، حيث خصصت الحكومة كدفعة اولى مبلغ 100 مليار ريال لسداد الديون المستحقة عليها لشركات القطاع الخاص بعد تأخر المدفوعات لأشهر. اضف الى ذلك التفاؤل الذي ساد عند المستثمرين قبل قرار منظمة «أوبيك» بخفض الانتاج، وتأثيره الايجابي على أسعار النفط. فقد ارتفعت منذ قرار خفض الإنتاج بنسبة 16٪ ليسجل سعر سلة نفط «أوبيك» نحو 52 دولارا للبرميل. ولكن ارباح سوق الأسهم السعودي منذ بداية السنة لاتزال متواضعة عند 2,2٪.

● ثاني اكبر المستفيدين من ارتفاع أسعار النفط والأجواء الاستثمارية الايجابية وتحسن مستويات السيولة كانت بورصة الكويت التي اكملت مسارها الصاعد، وجاءت في المرتبة الثانية من حيث الأفضل اداء حيث ربح المؤشر الوزني منذ نهاية شهر سبتمبر 2016 نحو 7,3٪، مستفيدا من الأجواء الايجابية التي سادت نتيجة نجاح وإتمام صفقة الاستحواذ على «امريكانا» مدفوعا بتحسن ملحوظ في السيولة والتحسن في المزاج الاستثماري العام. اما منذ بداية السنة فبورصة الكويت خاسرة في مؤشرها الوزني بنسبة 1,1٪ فقط. وقد تقلصت خسائر المؤشر الوزني لبورصة الكويت منذ بداية السنة الى 1,1٪ بعد ان سجل خسائر في الـ 9 اشهر الأولى من السنة بنسبة 7,2٪ وبالتزامن مع تحسن المعدل اليومي للسيولة في شهر نوفمبر الى 15 مليون دينار.

● على الرغم من المحفزات الجديدة، الا ان النتائج المالية للشركات المدرجة في بورصات الخليج لاتزال غير مشجعة، حيث تراجعت أرباحها المجمعة خلال الـ 9 اشهر الاولى من عام 2016 بنسبة 7٪ لتسجل 47,2 مليار دولار. ويأتي ذلك وسط تراجع في ارباح الشركات لمعظم البورصات باستثناء بورصة مسقط التي ارتفعت ارباح شركاتها المدرجة بنسبة 3٪ لتسجل 1,5 مليار دولار، وهي لا تؤثر في النتائج الاجمالية لبورصات الخليج نظرا لصغر حجمها بالمقارنة مع البورصات الأخرى. وقارب النمو السلبي في ارباح الشركات السعودية الـ 5,44٪ لتسجل 20,45 مليار دولار، وايضا الشركات الاماراتية المدرجة سجلت نموا سلبيا في ارباحها نسبته 10٪ عند 11,28 مليار دولار، وكذلك الوضع في بورصتي قطر والكويت، حيث تراجعت ارباح الشركات المدرجة فيهما بنسبة 10,6٪ و6٪ لتسجل 8,08 مليارات دولار و3,82 مليارات دولار على التوالي.

● أما البورصات الخليجية الأخرى فكان أداؤها متواضعا منذ نهاية شهر سبتمبر الماضي على الرغم من ارتفاع ملحوظ في سيولتها، حيث كان اداء بورصة قطر سلبيا بخسارة في مؤشرها نسبته 0,7٪، اما بورصة البحرين فقد كان اداؤها ايجابيا بعائد 3,3٪ تلاها سوق دبي المالي بارتفاع 3,1٪ وسوق ابوظبي للأوراق المالية بارتفاع 0,5٪ نتيجة عمليات المضاربة وتراجع ثقة المستثمرين بأداء الأسهم في الإمارات والنتائج غير المشجعة للبنوك المدرجة خلال الـ 9 اشهر الاولى من السنة، حيث انخفضت ارباح البنوك في ابوظبي بنسبة 9٪ لتسجل 4,28 مليارات دولار وانخفاض ارباح البنوك في دبي بنسبة 5,5٪ لتسجل 2,7 مليار دولار.

● منذ بداية السنة لايزال سوق دبي المالي في الصدارة بأرباح نسبتها 13,7٪ يليه كل من بورصة مسقط وابوظبي بنسب 6,1٪ و4,4٪ على التوالي. وبالتالي مدفوعا بالأداء الجيد لسوق الأسهم السعودي الوازن يكون المؤشر العام لقياس الأداء الكلي لأسواق الأسهم الخليجية S&P GCC Composite Total Return Index قد ربح منذ نهاية شهر سبتمبر الماضي 13,6٪ ليمحو خسائره منذ بداية السنة ويتحول الى الارباح بنسبة 7,2٪.

● تعافت اسواق الأسهم الخليجية بقيادة السعودية خلال الربع الرابع من السنة لتسجل ارتفاع في قيمتها السوقية الاجمالية بمقدار 94 مليار دولار ولتقلب خسائرها الى ارباح منذ بداية السنة تخطت الـ 39 مليار دولار وتسجل كما في 14 ديسمبر نحو 941 مليار دولار. كان سوق الأسهم السعودي الرافعة الأساسية لهذه الارتفاعات ليضيف لقيمته السوقية منذ نهاية شهر سبتمبر الماضي نحو 87 مليار دولار وليحول خسائره الى ارباح منذ بداية السنة قدرها 20 مليار دولار وتسجل قيمته السوقية في 14 ديسمبر 440,5 مليار دولار. كذلك ساهمت بورصة الكويت بارتفاع في قيمتها السوقية منذ 30 سبتمبر بنحو 6 مليارات دولار لتسجل 86 مليار دولار. اما البورصات الخليجية الاخرى فكانت على العكس حيث ضغطت على القيمة السوقية ولم تسهم في الارتفاعات الأخيرة ولكن اسواق الامارات لاتزال رابحة منذ بداية السنة 18,5 مليار دولار.

كل التعويل على أرباح سنوية أفضل للشركات وتوزيعات أكثر

النفط عامل أساسي في تحريك البورصات نحو الارتفاع

أداء البورصة السعودية الأفضل.. تليها البورصة الكويتية